



# الإنتربول

## قرار رقم 5

AG-2013-RES-05

**الموضوع:** تعزيز التعاون الشرطي الدولي عبر استمارات منظومة I-link وأدواتها وخدماتها

إنّ الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمععة في دورتها الـ 82 في كارتاخينا دي إندياس (كولومبيا) في الفترة من 21 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2013،

**إذ تضع في اعتبارها** بدء الاستعانة بشكل فعلي، على نطاق المنظمة ككل، باستمارات منظومة I-link وأدواتها وخدماتها منذ 19 كانون الثاني/يناير 2009،

**وإذ تضع في اعتبارها** الزيادة الكبيرة في كمية البيانات المتبادلة بين البلدان الأعضاء والمسجلة في منظومة الإنتربول للمعلومات، الأمر الذي يدل على فعالية منظومة I-link ونجاحها،

**وإذ تلاحظ** الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى طلبات التعاون الدولي لتقديمها، وتحسين دقة هذه الطلبات ونوعيتها للتنبيه إلى الجريمة العابرة للحدود، والمجرمين، والكشف عن هويتهم وأنشطتهم ومكان وجودهم المحتمل،

**وإذ تدرك** بأن المكاتب المركزية الوطنية والكيانات الدولية المخولة، بوصفها مصادر البيانات، مسؤولة عن البيانات التي تسجلها في منظومة الإنتربول للمعلومات أو التي تحيلها إلى هذه المنظومة، ولا سيما في ما يتعلق بنوعيتها وبتقييمها بصفة منتظمة،

**وإذ تدرك** بأن الأمانة العامة قد استحدثت، في إطار مشروع I-link، مجموعة من الاستمارات والأدوات والخدمات وكيفية استخدامها مع احتياجات المستخدمين ووضعها قيد الاستخدام باللغات الرسمية الأربع للمنظمة، بهدف وضع معايير تتعلق بنوعية البيانات وتحديد مستويات امتثالها لأنظمة الإنتربول، وفي الوقت نفسه، تعزيز القدرات العملية والفنية مثل تسجيل البيانات بشكل مباشر وآلي في منظومة الإنتربول للمعلومات،

**وإذ تضع في اعتبارها** مهمة الإنتربول التي تتمثل في تعزيز التعاون الشرطي الدولي لتحديد مكان وجود المجرمين الدوليين ومنع الجريمة ومكافحتها في أنحاء العالم،

**وإذ تحيط علماً** بمضمون التقرير رقم AG-2013-RAP-10 الذي قدّمته الأمانة العامة في هذا الصدد،

تقرر أنه ينبغي للمكاتب المركزية الوطنية والكيانات الدولية المخولة الاستعانة باستثمارات منظومة I-link وأدواتها وخدماتها حصراً، واعتماد آليات المراقبة والتحقق من الامتثال المتبعة في الأمانة العامة. ويتعين تطبيق هذا القرار الذي ينص على بدء استخدام استثمارات منظومة I-link وأدواتها وخدماتها بشكل إلزامي في أقرب وقت ممكن، ولا سيما في ما يخص:

- تسجيل البيانات الشرطية المرتبطة بطلب دولي أو تنبيه في منظومة الإنترنت للمعلومات. ولا يطبق هذا التسجيل الإلزامي إلا على البيانات الواردة في النشرات والتعاميم، وتُستثنى منه الرسائل بمفهوم نظام الإنترنت لمعاملة البيانات؛
- تحديث البيانات الشرطية في منظومة الإنترنت للمعلومات أو إلغاؤها أو حذفها؛
- التقييم الدوري للبيانات المسجلة في منظومة الإنترنت للمعلومات؛
- الرد على الطلبات المتعلقة بنوعية البيانات وامتثالها لأنظمة الإنترنت.

**تطلب من الأمانة العامة:**

- مواصلة تقديم الدعم في مجال التدريب للمكاتب المركزية الوطنية والكيانات الدولية المخولة من خلال المواظبة على تنظيم دورات تدريبية موجهة لها وتزويدها بمواد التدريب؛
- استحداث أدوات وخدمات تكميلية وقابلة للتشغيل البيئي في إطار منظومة I-link لتلبية احتياجات المكاتب المركزية الوطنية بشكل أفضل في ما يتعلق بتبادل وتسجيل البيانات الشرطية المتصلة بمختلف مجالات الجريمة ومختلف أنواع التحقيقات.

اعتمد